



Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/AC.96/900/Add.4
30 April 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي
الدورة التاسعة والأربعون

استعراض عام لأنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
١٩٩٧-١٩٩٩

الإضافة ٤: الهيكل المقترح للميزانية الجديدة للمفوضية

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، المعنون "مشاورات بشأن هيكل ميزانية المفوضية" (EC/49/SC/CRP.5) الذي يتضمن النموذج الأولي المقترح للميزانية البرنامجية السنوية للمفوضية. وكان معروضاً أيضاً على اللجنة وثيقة معنونة "جمع الموارد لميزانية موحدة وإدارتها" (SC/Budget/1) وورقة عمل معنونة "تخصيص المساهمات وأثره على عمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين".

٢- وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه تمت دراسة موضوع هيكل ميزانية المفوضية في تقرير اللجنة (A/AC.26/900/Add.3). وأوصت اللجنة الاستشارية بأن تقوم المفوضية السامية، حالما توافق اللجنة التنفيذية على التغييرات المقترحة، بإعداد نموذج أولي لهذه الميزانية وعرضه على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ليتم استعراضه قبل وضع صيغة الميزانية.

٣- وترحب اللجنة الاستشارية بالنموذج الأولي للميزانية والجهود المبذولة في إعداده وتثني عليهما. وتعليقات اللجنة الواردة في الفقرات أدناه تعليقات أولية؛ وتعتزم اللجنة أن تقدم المزيد من التوصيات حسب الاقتضاء في سياق مقترحات الميزانية لعام ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن شكل الميزانية المقترحة المقدم في الوثيقة E/49/SC/CRP.5 هو شكل انتقالي وأن المعلومات المدرجة في الجداول الواردة المدرجة فيه، تشمل عناصر من كل من الشكّلين القديم والجديد. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الشكل القديم سيتوقف تدريجياً وأن الشكل الجديد، بما في ذلك المعلومات المدرجة في الجداول والتي تصف الأهداف، والنواتج ومؤشرات الأداء، سيجري تبسيطه وتحسينه في ضوء الخبرة المكتسبة. وإضافة إلى ذلك، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للفصل المتعلق بأعمال المتابعة أن يتضمن وصفاً للتدبير المتخذ استجابة للملاحظات والتوصيات السابقة المقدمة من اللجنة الاستشارية.

٤- وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أوصت في الفقرة ٤٠ من تقريرها (A/AC.96/900/Add.3) بأن تُبقي اللجنة التنفيذية مسألة التمويل المشروط قيد الاستعراض وبأن تضع اللجنة التنفيذية مبادئ توجيهية لسياسة عامة تساعد المفوضة السامية بصدد قبول أنشطة تكملية إضافية. وعند الاستعلام، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذه المسألة كانت قيد المناقشة من جانب اللجنة التنفيذية وأن الحصيلة ستعكس على الأرجح في مقترحات ميزانية المفوضة لعام ٢٠٠٠.

٥- وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه تم الاعراب عدة مرات عن آرائها في ما يتعلق بالمساهمات المخصصة لغرض معين في سياق دراسة اللجنة لمقترحات الميزانية السنوية للمفوضية، وكان ذلك آخر مرة في تقريرها A/AC.96/900/Add.3. وتطلب اللجنة الاستشارية أن تقوم المفوضة السامية عند عرض الميزانية التالية بتحديد كمي لحجم الموارد التي تخضع لتقديم تقارير مستقلة للمانحين فضلاً عن التكاليف التي يستتبعها تقديم هذه التقارير.

٦- وترحب اللجنة الاستشارية بالاهتمام الذي تم إيلاؤه إلى مسألة تحديد أولويات الاحتياجات كما وردت تحت "الملاحظات العامة" في الوثيقة EC/49/SC/CRP.5 وكما نوقشت بمزيد من التفصيل في الوثيقة SC/Budget/1. وتعتقد اللجنة أن هذه المسألة ستكون موضوع مزيد من التحسينات في الوقت المناسب وفي ضوء الخبرة.

٧- وفي ما يتعلق بمشروع الأحكام لاحتياطي تشغيلي، وهو المشروع الوارد في المرفق، في الوثيقة EC/49/SC/CRP.5، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه توجد لدى المفوضية حالياً ثلاثة أنماط من الاحتياطيات، هي صندوق الطوارئ، وصندوق العودة الطوعية إلى الوطن، والاحتياطي البرنامجي. وفي هذا الصدد، تلقت اللجنة الانتباه إلى تعليقاتها الواردة في الفقرة ٤١ من تقريرها A/AC.96/900/Add.3. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٥-٦ من مشروع الأحكام لاحتياطي تشغيلي (EC/49/SC/CRP.5، المرفق ٢) أن هناك خيارين مقترحين بشأن الاحتياطي التشغيلي: أن يتكون من مبلغ يعادل عشرة في المائة من مستوى الميزانية البرنامجية السنوية التي تم إقرارها للسنة السابقة أو عشرة في المائة من الأنشطة البرنامجية المقترحة في إطار البرنامج السنوي. وبالإضافة

إلى ذلك، قدمت اللجنة الاستشارية، في تقريرها، اقتراحاً بخيار ثالث وهو عشرة في المائة من مستوى النفقات للعام السابق مع استبعاد النفقات التي تقع في إطار الميزانية للأمم المتحدة. وسيتعين على اللجنة التنفيذية أن تتخذ مقورا يتعلق بالسياسة العامة وذلك باختيارها ما بين البدائل الثلاثة. وينبغي للمفوضة السامية أن توضح طريقة تمويل الاحتياطي التشغيلي في مقترحاتها المتعلقة بالميزانية لعام ٢٠٠٠.

- - - - -